بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٨٥، فبراير ١٩٩٠م، رجب ١٤١٠هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

القمع الخليفي يتصاعد في «عهد الانفتاح»

السلطات البحرانية تسير باتجاه معاكس لحركة التاريخ. هذا باختصار ملخص لاسباب فشل سياسات حكومة آل خليفة في البحرين، ذلك الفشل الذي يتحمل الشعب البحراني اعباءه وتبعاته. ففي عصر الانفتاح واحترام حقوق الناس وتوسيع رقعة الحريات، تتحرك اجهزة الامن البحرانية بتوجيه الجنرال البريطاني ايان هندرسون لخلق الأجواء المتوترة في البلاد بكل الاساليب والسبل. فخلال الشهرين الماضيين حدثت اعتقالات عديدة في صفوف الشباب البحراني ليس لان هناك «مؤامرة لقلب نظام الحكم» كما اعتادت السلطات الأمنية ادعاءه في كل مرة تعتقل فيها الناس وانما كاجراء استباقي لحرمان المعارضة من اية فرصة لاستعادة الانفاس وترتيب الاوضاع الداخلية. وعندما نتحدث عن المعارضة، فان الكلام ليس عن فئة محددة ولا حزب او تنظيم بعينه، بل عن الشعب باكمله لان البحرين واحدة من البلدان النادرة التي يجمع فيها الشعب على فساد النظام وضرورة تغييره.

المهم ان الاعتقالات سبقت ما يسمى «العيد الوطني» في السادس عشر من ديسمبر الماضي وتزامنت معه واعقبته حتى ساعة كتابة هذه الكلمات. وعندما نقول ان هناك اعتقالات لا نعني انموذجاً واحداً من الاحتجاز، بل نقصد حدوث حالة استنفار قصوى في صفوف عملاء وزارة الداخلية واستدعاء عدد من الناس لاخذ «اعترافاتهم» وابقاء البعض محتجزاً واطلاق سراح البعض الآخر. فالاعتقال تتراوح مدته ما بين بضع ساعات واسابيع وشهوراً وسنوات. المهم ان حالة من الرعب تنتشر في الأوساط الشعبية وتحدث خللاً كبيراً في التوازن السياسي بين الحكومة والشعب، وهو ما تهدف السلطات لتحقيقه. هذه الاعتقالات لا تستهدف نمطاً معيناً من الناس، بل تشمل كافة الطبقات الشعبية. فيعتقل المهندس الذي يبدو ملتزماً بالاسلام ويعتقل امام المسجد والخطيب الحسيني، ويعتقل معلم الاطفال في المسجد. كما يعتقل من سبق وان سافر الى سوريا او ايران مثلاً او من درس في بعض المدن الاوروبية. واعتقال النوع الاخير من الناس يأتي للتأكد من أن هؤلاء لم يتأثروا بأجواء الحرية النسبية في الدول الاوروبية وبالتالي فانهم لم يحاولوا الجمع بين قناعاتهم الدينية وطموحاتهم السياسية في خلق اجواء من الحرية والانفتاح والديمقراطية.

ان عدداً من هذه الحوادث حدث خلال الشهرين الماضيين، وما يزال يحدث (انظر العدد الماضي من «صوت البحرين» وهذا العدد). ولكن ما ميّز اساليب السلطات القمعية هذه المرة هو اغلاق مدارس التعليم الديني في البلاد، وهي مدارس يرعاها علماء الدين البحرانيون وتتخصص في تعليم الأولاد والبنات حسب المنهج الاسلامي. والمعروف ان شعب البحرين كان شغوفاً بالتعليم الديني منذ العهود القديمة ولم تغب مدارس التعليم الاهلية عن البلاد في اية فترة منذ الفتح الاسلامي. فقد كان علماء الدين يمارسون تعليم الفقه واللغة العربية في مدارسهم الخاصة او في بيوتهم او في المساجد، ولم يعرف ان طلب حاكم ممن حكموا البلاد من هؤلاء العلماء والمقرئين الحصول على رخصة رسمية لان علوم الدين من حق الجميع، وطالما ان المدارس الرسمية الحديثة قد فشلت في توفير تعليم ديني مناسب فليس هناك مجال للاعتراض على قيام علماء الدين بدافع من عقيدتهم بتعليم الناس شؤون دينهم.

من هنا فان ما قامت به سلطات آل خليفة في البلاد خلال الشهرين الماضيين يعتبر بادرة خطيرة، فبذلك اكملت السلطة السياسية تاميم كل شيء في البلاد حتى التعليم الديني، وفي بلد عريق في اسلامه كالبحرين، فان المتوقع ان يؤدي ذلك، عاجلاً ام آجلاً، لسخط شعبي عارم وحركة عصيان واسعة ضد النظام السياسي الذي يتنكر لابسط حقوق المواطنة. وهناك حقيقة اخرى، وهي ان عدداً من علماء الدين المشتغلين بالتعليم الفقهي في هذه المدارس هم من النوع الذي لا يمارس السياسة من قريب او بعيد بل أن بعضهم ممن يتمتع بعلاقات حسنة مع السلطة، واغلاق المدارس بالطريقة التي تم بها سوف يؤدي بالتاكيد الى تعميق الشعور ضد السلطة لدى هؤلاء لأنهم ادركوا الآن ماذا يعني أن يكونوا محكومين بنظام جائر كنظام آل خليفة المتخلف والمستبد.

وربما كان من دوافع سلطات الامن القمعية للقيام بما قامت به شعورها بالقوة المفرطة وسيطرتها على وسائل القمع المتطورة وغياب الشباب المتحرك اما في السجون او في المنفى، وهذه سياسة طالما ميّزت نظام الحكم الخليفي، وهي عادة تكون بتوجيه البريطاني ايان هندرسون. وكانت سياسات المواجهة القمعية معمولاً بها منذ الثلاثينات من هذا القرن، اذ كان المستشار البريطاني تشارلز بلجريف مشهوراً بميله لاستعمال العنف والارهاب ضد التحركات الشعبية. وطالما سقط عدد من ابناء الشعب صرعى برصاص الشرطة التي كان يأمرها بذلك عندما تحدث اية تظاهرات، وهذا ما حدث اكثر من مرة في عام ١٩٤٨ و ١٩٥٤ و ١٩٥٦. وعندما يقوم هندرسون بما يقوم به من قمع وارهاب

البقية على صفحة ٤

سياحة آل خليفة

تدعي الحكومةان تطويرها للقطاع السياحي سوف يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني. ولذا فالمشاريع الكبيرة اخذت تركز على تعمير مساكن آل خليفة لجعلها بيوتاً اثرية، وتزيين عدد من السواحل وفتح أماكن وصالات لهو واستجلاب الغانيات من شرق آسيا. ولكن المشكلة التي تواجه مثل هذه المشاريع، هي كون المساحة المتوفرة للسياحة في البحرين صغيرة جداً بمقارنتها بالامارات العربية وعمان مثلاً، كماان الطقس في معظم ايام السنة تشوبه الحرارة والرطوبة اضافة لمشاكل تلوث البيئة المنتشرة في البحرين. وهذا يعني ان السائح لا يمكن جذبه في ما لو توفرت له الفرصة الذهاب الى مناطق اخرى. ولكن اصرار حكومة آل خليفة ومراهنتها على القطاع السياحي جعل الخيار الوحيد لتطوير هذه الصناعة عبر استيراد المزيد من الغانيات وتوفير المراقص وحانات الخمر وما شابه. وهذا يعني ان آل خليفة لا يهمهم تشويه سمعة البحرين، بجعلها «بانكوك الخليج» كما يسميها فسقة آل سعود ومن شاكلهم.

قانون النوادي يصادر الحريات

القانون الجديد الذي اصدره مجلس الوزراء في نهاية العام الماضي بصفته يمارس السلطة التشريعية والتنفيذية في آن واحد بشأن عمل الجمعيات والنوادي يعتبر المسمار الاخير في نعش حرية النوادي والجمعيات. فحسب القانون الجديد تم توزيع النوادي والجمعيات بحسب الانشطة المختلفة على ثلاث جهات. فالنوادي التي يطغى عليها الطابع الرياضي تم ربطها بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة، والنوادي التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي تم ربطها بوزارة العمل والشئون الاجتماعية، وتلك التي يطغى عليها الطابع الثقافي تم ربطها بوزارة الاعلام. ويلزم القانون كل مؤسسة او ناد ان يلتحق باحدى تلك الجهات ويكون مسؤولاً امامها في جميع نشاطاته. وهذا يعني انه حتى النوادي الكبيرة والعريقة في البلاد اصبحت الآن تحت سيطرة الحكومة مباشرة. ولذلك لا يستغرب المرء ان تكون اولى ثمار هذا القانون هي غلق مراكز التعليم الدينية في عالي وتوبلي والسنابس وجد حفص وغيرها، لان مثل هذه المشاريع لا مكان لها في قاموس آل خليفة.

وساطة بين آل خليفة و آل ثاني

بعد رفع موضوع الخلاف الناشب بين آل خليفة و آل ثاني حول ملكية جزر حوار الى محكمة العدل الدولية، وتدخل السعوديدة، فقد توصلت الاطراف الى عدد من الاقتراحات، تدور حول تنازل البحرين لقطر عن ملكية حوار، وفي المقابل تقوم قطر بالتنقيب عن النفط على ان تتناصف مردوداته مع البحرين، وتقوم قطر على حسابها بانشاء جسر يربط قطر بالبحرين. وكان مشروع الجسر بين البحرين وقطر قد سيطر على عقل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، الذي نشأت لديه الفكرة بعد الانتهاء من اقامة جسر البحرين السعودية. فالجسر المذكور عزز من سلطة حمد لان الاخير نجح في انشاء مدينة باسمه بالقرب من الجسر، كما انه (حمد) استفاد من الجسر لتعزيز نفوذه عبر تعميق روابطه مع آل سعود (الخط الامريكي). وفي المقابل يريد خليفة ان يوسع نفوذه عبر اقامة جسر يرتبط بقطر وانشاء مدينة بالقرب منه باسم مدينة خليفة.

الامير بعيد عن «وطنه»

في دراستها المنشورة في عددها الشهري الصادر في يناير ١٩٩٠، كتبت مجلة «ساوث» اللندنية تقول «لا شيء يعكر صفو امير جزيرة البحرين، العاشر في الحكم من سلالة آل خليفة، سوى بعده عن الوطن، حيث يقول لمراسل المجلة: انني افتقد رحلاتي الى انجلترا، فقد كنت اذهب هناك سنوياً. لكن لست الآن، فقد اصبح فيها الكثير من الاجانب. بدون تعليق.

وفي العدد ذاته يقول خليفة بن سلمان رئيس الوزراء: «لقد كانت الامور على ما يرام في عام ١٩٨٩» و «لقد عشنا عاماً من السلام منذ توقف حرب الخليج». ولم يشر رئيس الوزراء في كلامه الى حملات الاعتقالات الواسعة التي جرت عام ١٩٨٩، واغلاق مراكز التعليم الديني في ارجاء البلاد وخنق الحريات المستمرة بواسطة جهاز الاستخبارات الذي يديره الاجانب.

الحياة البرلمانية في الكويت والبحرين مطلب شعبي

ليس كثيراً على شعب الخليج ان يطالب بحياة تتميز بالكرامة والعزة والحرية، وليس من حق احد في هذا العالم ان يحرمه منها. واذا كانت القوى الكبرى تضع ميزانين للحكم على الاوضاع في بلدان العالم فان هذا الظلم يجب ان لا يستمر. فالانسان هو الانسان، والحرية هي الحرية والظلم هو الظلم، وما هو ظلم في رومانيا وتشيكوسلوفكيا وغيرها من الدول ذات الانظمة الاستبدادية فهو ظلم عندما يوجد في بلدان الخليج. واذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الاوروبية الاخرى قد رفعت راية المطالبة بانظمة ديمقراطية في دول اوروبا الشرقية، فان المنطق الانساني يقتضي ان تكون هذه المطالبة شاملة. اما ان ترتفع الضجة والضوضاء تجاه ما كان يحدث تحت الحكم الشيوعي من قبل «الدول الديمقراطية» وتستمر هذه الدول في ارسال اجهزة القمع وادواته، بل وخبراءه الى دول الخليج، وخصوصاً البحرين فذلك ما هو مرفوض جملة وتفصيلاً.

في الكويت انطلق اول تحرك للمطالبة بارجاع الحياة البرلمانية الى البلاد بعد ان علق امير البلاد، جابر الاحمد الصباح، العمل بها اكثر من ثلاثة اعوام بحجج واهية. وشهدت الكويت خلال الاسابيع الاخيرة حركة شعبية غير معتادة لتكريس المطالبة بالحياة النيابية، واصبحت الديوانيات مجالس شعبية يرتادها الناس ليستمعوا الى احاديث اعضاء مجلس الامة المنحل، التي تكرر المطالبة بالانتخابات وعودة المجلس، وتصدر الدعوة الديمقراطية هذه اشخاص معروفون مثل الدكتور عبد الله النفيسي والدكتور احمد الخطيب والدكتور احمد الربعي ورئيس المجلس المنحل احمد السعدون وغيرهم، وارتفعت معنويات الناس اذ بدأت الحياة تسري في اوصال الحياة السياسية بعد ان جُمّدت سنوات عديدة. ولوحظ خلال الاجتماعات والحشود شبه اجماع على ان السعودية هي العقبة الكبرى بوجه عودة الحياة البرلمانية للكويت، سواء قيل ذلك صراحة ام اكتفي بالاشارة والتلميح. فالسعودية هي الخاسرة لاكبر من انتشار روح الحرية والديمقراطة في المنطقة. وقد نجحت السعوبدة حتى الآن في ابقاء تلك الروح خامدة مستغلة اموال النفط في شراء الضمائر والذمم والاقلام واختراع المؤامرات المزعومة واللعب على الذقون.

ولعلّ ما قامت به حكومة آل سعود في سبتمبر الماضي من اعدام الحجاج الكويتيين الستة عشر كان بداية النهاية لعهد الاستبداد السعودي في منطقة الخليج. فقد حركت تلك الحادثة مشاعر الناس على كل المستويات ورأوا فيها مساساً بالكرامة الانسانية والوطنية خصوصاً ان تلك الجريمة لم تشفع ببرنامج اصلاح سياسي او مبادرة ايجابية على مستوى المنطقة لمسايرة الاوضاع العالمية. فكانت النتيجة انتفاض الكويتيين كالبركان الذي يستعصي على الاحتواء. وابتدأت الاجتماعات في ديوانيات اعضاء مجلس الامة الذين شمّروا عن سواعدهم بعد سنوات من الصمت انتظاراً لما يسفر عنه توقف الحرب العراقية ـ الايرانية. وجاءت حركتهم هذه المرة قوية بقوة القهر والاذى الذي لحقهم من جراء استمرار العائلة الحاكمة في تجاهل ما يحدث في العالم.

آل الصباح ماطلوا وما يزالون في الاستجابة للمطالبة بعودة الحياة النيابية لاسباب عديدة، منها الخشية من السعودية والرغبة بعدم الظهور بمظهر المتنازل لضغوط الجماهير والخشية من فتح باب الحرية الذي قد يتمخض عنه تحدٍّ شعبي سافر لسلطتهم الموروثة. فتارة يتحدثون عن عزمهم على اعادة الديمقراطية ولكن باسلوب آخر، واخرى يقولون بعزمهم على رفع الرقابة عن الصحافة الكويتية، وثالثة يتهددون ويتوعدون ويندرون من يتحرك في هذا الاتجاه ويلجأون احياناً لاستفزاز مشاعر الناس باستعمال قانون حظر التجمع واعتبار الاجتماعات في الديوانيات غير مشروعة واعتبار المطالبة بالحياة البرلمانية تدخلاً ممنوعاً في السياسة. وفي مرات عديدة ارسلت قوات الشرطة لتفريق التجمعات بصورة عنيفة استعمل فيها الكلاب واطلقت فيها مسيلات الدموع. يحدث ذلك في الوقت الذي تدعي الحكومة أنها تحكم طبقاً لمواد الدستور، وانها تبحث عن وسيلة ديمقراطية بديلة للاسلوب المعروف سابقاً. اما البرلمانيون فقد اكدوا رفضهم لاي تغيير في الاسلوب البرلماني المتبع، بل اضافوا لذلك عزمهم على العمل لحذف مادة في الدستور تعطي امير البلاد صلاحية حل المجلس وتعليق الحياة البرلمانية مؤكدين ان تجربتهم اقنعتهم بان الامير اساء استعمال صلاحياته بعدم تنفيذ بنود الدستور، والعمل ضد الروح الدستورية. فالدستور يطالب الحكومة باجراء انتخابات نيابية خلال شهرين من حل المجلس، ويعطي النواب حق الاستمرار في عقد الجلسات البرلمانية بعد شهرين من حل المجلس اذا لم تجر انتخابات جديدة، ويؤكد النواب الحاليون على ان تجمعاتهم في الديوانيات اجراء مشروع طبقاً لاحكام الدستور..

رغم ذلك يتوقع ان تستمر المواجهة بين آل الصباح والشعب الكويتي حول المسالة البرلمانية لفترة قادمة. ولكن الحكمة تشعر بالورطة الحقيقية تفوق كل ما واجهته من ازمات خلال الحرب العراقية الايرانية. وهناك شعور عام بان الازمة لا تقتصر على الكويت بل تشمل الدول الخليجية الاخرى. وكان واضحاً خلال قمة مسقط الاخيرة ان الاختلاف في ما بين الحكومات الخليجية كان سيد الموقف، ولذلك جاء تعيين اللجنة المكلفة بمتابعة التطورات الدولية وانعكاساتها على اوضاع المنطقة كمخرج مؤقت من حالة الخلاف الحادة. وعُيّن في هذه اللجنة في البداية وزير الدولة العماني لشؤون الاعلام (فمنصب وزير الخارجية ووزير الاعلام يحتلهما السلطان قابوس نفسه) ووزير المال والتجارة الكويتي. وفي الشهر الماضي بدأت اللجنة اجتماعاتها بالامانة العامة لمجلس التعاون في الرياض ولكن بتغيير في العضوية لم يعلن عنه وهو استبدال الوزير العماني لشؤون الاعلام بوزير خارجيةالبحرين، مما يعكس ان حكومة آل خليفة وافقت على الاشتراك في اللجنة بعد رفضها في البداية. فآل خليفة يشعرون بالحرج الكبيرة كما يحدث في الكويت، فوضعهم الداخلي ليس افضل من الوضع الكويتي بل اسوأ منه كثيراً. فقد حل الامير المجلس الوطني في صيف عام ١٩٧٥ استناداً لمادة دستورية ولكنه استمر في منع الحياة البرلمانية مخالفاً لمواد الدستور التي تطالب بايجاد مجلس وطني منتخب. ولكن لآل خليفة اسلوبهم في منع حدوث أية مطالبة سياسية، يتمثل بالضرب الاستباقي للعناصر او الجهات المتوقع تحركها باتجاه تلك المطالبة.

من هنا يمكن تفسير ما حدث ويحدث

من اعتقالات واثارة للتوتر في اوساط الشعب، والا فما معنى استمرار حالة الطوارىء في البلاد، واقتياد الشباب للسجون واستفزاز مشاعر الشعب باغلاق المدارس الدينية واستجواب المثقفين بدون وجود ادنى مبرر لذلك؟ انهم يريدون منع اية محاولة لتقديم مطالب هادئة تمثل تطلعات الشعب البحراني او على الاقل جزء منها، فمثل تلك المطالب سوف تجعل آل خليفة في زاوية ضيقة، كما يحدث الآن لآل الصباح. هذا في الوقت الذي لا يريد هؤلاء الاعتراف بحق الشعب في المشاركة السياسية او حقه في التمتع بحريات نسبية على مستوى الصحافة والتعبير عن الرأي وغيرها. وحيث انهم يملكون خبرات بريطانية واردنية كقوة في مجالات الأمن والتعذيب، فانهم يراهنون على نجاح تلك الاساليب باستمرار، لانها، في نظرهم، الطريق الاقصر لمنع قيام أية معارضة جادّة تجسد طموحات الشعب.

ولذلك نعلن هنا ان ما يحاك ضد الشعب الخليج، سواء في الكويت ام البحرين أم السعودية، انما هو محاولات عابثة للسير بعكس اتجاه العالم، وحتى لا تمكن القائمون بعمليات القمع ومن يقف وراءهم من تحقيق نجاحات على صعيد قمع المعارضة، فانها نجاحات لا يمكن ان تستمر الا باراقة دماء الابرياء وارهاب الآمنين فترة من الزمن حتى يحدث الانفجار الكبير. واننا لنعجب من هذا العداء المتأصل لكل ما يمت للحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية بصلة في هذه المنطقة من العالم. ويزداد عجبنا حين نعرف ان القوى التي تدعي لنفسها حماية القيم الديمقراطية وتقف الى جانب شعوب اوروبا الشرقية ضد الاستبداد الشيوعي تلتزم موقفاً مغايراً تماماً في الخليج اذ لا تكتفي بالموقف المحايد بل تحرص القبائل الحاكمة على قمع الحركة الشعبية وتمدها بالامكانات والوسائل التي تحقق ذلك. صحيح ان العنصر الاسلامي هو الابرز في الحركة السياسية الخليجية (والعربية بشكل عام) ولكن اي منطق عادل يبرر مساندة الانظمة القمعية ضد الشعوب المتطلعة للحرية والكرامة. انه منطق الاستبداد والاستكبار والشيطان، اليس كذلك؟..

هموم الشيعة في الخليج

[illegible] تعتبر اساسية في [illegible] العلاقات الوثيقة بين الحكومات وشعوبها. فالانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية في ادارة شؤون الاوطان اصبحا شعارين يحركان البشائر في انحاء العالم. واصبح [illegible] بالحقوق والحريات الاساسية [illegible] لهذه الحقوق كاملة او للمواجهة مع ما تثيره من عواقب وخيمة. وهذه البشائر [illegible] بالبعيدة عن اي بلد تفشعش فيه الدكتاتورية. فما حدث في الاردن مثل ذكاء من الملك الاردني الذي حسن سمعته بين جميع باجراء الانتخابات البرلمانية وتوع من المشاركة الشعبية. والاوضاع في الجزائر وتونس تنذر بحوادث مماثلة. اما في الخليج فقد بدأت حركة المطالبة باعادة الديمقراطية بعقد اجتماعات اسبوعية كل يوم اثنين تضم اعضاء البرلمان المنحل حتى حصلت المصادمات مع الشرطة التي نتجت عن سقوط عدد من الجرحى في ٢٢/١/١٩٩٠.

الحدث الكويتي له اكبر الاثر على منطقة الخليج، اذ لا يمكن لحكام الخليج ان يقمعوا هذا التحرك كما فعلوا بالتحرك الذي شهدته الثمانينات، وذلك لاسباب عديدة. فالتحرك السابق تمكنت الدوائر العالمية والمحلية من محاصرته عبر اتهامه بممارسة «الارهاب» والارتباط بدولة اجنبية» (ايران)، وكان هذا كافياً لتوفير الغطاء اللازم للقضاء على اي تحرك شعبي بطريق غير شريفة دون الوجل من ردة فعل عالمية او محلية واستفادت الدولة الخليجية كذلك من النعرات الطائفية لتفريق صفوف الشعب وخنق جميع التحركات. حدث ذلك على الرغم من علم هذه الدول ان شعوبها كانت ابعد ما تكون عن مفاهيم الارهاب والخيانة العظمى.

فالشعب البحراني مثلاً، لم تحركه ايران في بداية القرن الحالي عندما خرج مطالبا بحقوقه وحريته، كما لم يستخدم «الارهاب» في اي وقت مضى للوصول الى اهدافه المشروعة. واحداث الثلاثينات والاربعينات وخصوصاً الخمسينات شهدت على فشل السلاح الطائفي في تفريق صفوف الشعب، عندما خرج ابناء الشعب سنة وشيعة مطالبين بالمشاركة الشعبية في ادارة شؤون البلاد. والامير الحالي، يتذكر ويعرف كيف استجدى الشيعة في نهاية الستينات وبداية السبعينات للوقوف الى جانبه اثناء التحكيم الدولي حول تبعية البحرين او عدم تبعيتها لسيرة الشاه. و «الامير» كذلك يتذكر زيارته للنجف الاشرف عام ١٩٧٠ والتقاءه مع الامام الراحل السيد محسن الحكيم، عندما طلب من الامام الحكيم ان يحث شيعة البحرين على مساندته في هذه القضية بالذات، مقابل تعهده باعطاء الحرية للشيعة في ممارسة شعائرهم الدينية، وعدم وضع العقبات امامهم في شؤون حياتهم. كما ان السلطة تفهم وتتذكر كيف ساهم علماء الشيعة في اثراء التجربة البرلمانية عندما دخلوا البرلمان وشكلوا الكتلة الاسلامية داخل المجلس. وكانوا في كل ذلك يعملون من منطلق ابناء البلد الحريصين على مصلحته وكرامته، ولم يكونوا في اي يوم من الايام مرتبطين بجهات خارجية. نعم كان الشيعة وما يزالون يرتبطون بعلمائهم الاعلام في النجف الاشرف وقم المقدسة، وهو حق لكل اتباع عقيدة، كما هو الحال مع الاديان الاخرى.

لقد نجحت الدول الخليجية في ممارسة القمع والارهاب والسجن والتعذيب والقتل ضد كل من يطالب بالتحرر في العشر سنوات الماضية. ولكن هل ستنجح في ممارسة العمل ذاته مع التحرك الاخير. فهل سيتمكن آل الصباح من اتهام احمد الخطيب مثلا بالتشيع وعمالته لايران. وهل ستتمكن البحرين من اقناع ابناء السنة في البحرين بانها مضطرة لممارسة القمع والارهاب لمنع «الشيعة من السيطرة على السنة» على حد قول رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، في اجتماع له مع كبار السنة عام ١٩٧٩ في المحرق.

المقابلة التي نشرتها جريدة الايام في ٢٠/١١/١٩٨٩ مع رئيس الوزراء خليفة بن سلمان تحمل في طياتها دلائل هامة. فالموقف مما حدث في اوروبا الشرقية كان واضحا اذ يقول «ما حدث في الكتلة الشرقية من تراجعات ومراجعات يعزز موقع انظمتنا في المنطقة ويضعها في الوقت نفسه امام اعباء جديدة، لعل اهمها تعزيز الاستقرار». ونحن بدورنا نسأل هل عززت هذه الاحداث مواقع النظام القمعي في الكويت في ضوء الاحداث الحالية، وهل نجحت ممارسات تشاؤمشكن في تعزيز الاستقرار؟

مستقبل البحرين في ابنائها

في تقرير شامل، ليس فيه جديد، عن البحرين ومستقبلها في التسعينات اشارت مجلة «ساوث» التي تصدر باللغة الانجليزية في لندن الى ان رئيس الوزراء يعتبر الاستقرار الاجتماعي والسياسي الحجر الاساس للازدهار الاقتصادي. كما اشار خليفة في مقابلة مع المجلة المذكورة الى ان الامن في البحرين لم يكن يوماً مت الايام مهدداً بطريقة جدية الا في الصحف ووسائل الاعلام، وان المجتمع البحراني يتميز بالتلاحم بين مختلف القطاعات.

بودنا أن نشارك رئيس الوزراء نظرته التفاؤلية للمستقبل، الا ان القضايا الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد هشة الى درجة لا تسمح بهذا التفاؤل. فعلى عكس ما يقوله رئيس الوزراء، فان الاوضاع الاقتصادية ليست على خير ما يرام، وان الترخيص لاربعة بنوك اوفشور او الامل في ان تصدر البحرين الصلب والالومنيوم للعراق وايران لا تكاد تكون مؤشراً ينال الاهتمام اذا نظرنا الى حجم المعضل الاقتصادي.

فالقوة العاملة البحرانية تواجه منافسة شديدة من قوة عاملة اجنبية ماهرة ومدربة لا ترد البلاد الا والوظائف مكفولة مسبقاً. وفي سوق العمل الوطنية التي لا تزيد على ٧٠ الف هناك ما يقارب من ٢٠ الف عاطل، او ما يقارب هذا الرقم حسب اعتراف وزير العمل

وبتناقص كميات النفط المستخرج من اراضي وسواحل البحرين، يعتمد معمل التكرير في غالبية طاقته الانتاجية (٧٠٪) على النفط السعودي. من جهة اخرى ورغم توفر الطاقة الكهربائية شبه المجانية لمصهر الالومنيوم عن طريق الغاز الطبيعي المصاحب، الا ان المصهر المذكور بقي عاجزاً عن أن يعادل مصاريفه بمدخولاته. وقس على ذلك شركة الحديد والصلب، والحوض الجاف وغيرها من الصناعات الثقيلة التي تحولت الى «فيلة بيضاء»، لا تفيد الاقتصاد الوطني

ونتيجة السياسات الفاسدة للحكومة انعدمت برامج التنسيق في المجلس الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي واصبحت البحرين الخاسر الاكبر من رخيص النفط ومن خريفه. ففي ربيع النفط ذهب ما زاد من المدخولات لجيوب ابناء العائلة الحاكمة واجهزة المخابرات، وانتشرت القرى النموذجية التي يملكها آل خليفة والوزراء على حساب الاراضي الصالحة للزراعة التي تم اهمال مواردها المائية وتحولت البحرين الى استيراد كل ما تحتاجه من غذاء حتى التمور. وفي خريف النفط، عوّضت دول الخليج الاخرى نوعاً ما بزيادة الصادرات بينما اثقل كاهل ميزانية البحرين بالعجوزات المتكررة (دون ان يؤثر ذلك طبعاً على مصروفات الامن واجهزة التعذيب والسجون).

اما على الصعيد الاجتماعي فان ادعاء تقرير المجلة المذكورة ان شباب البحرين يعزفون عن التدريب والعمل لتوفر وسادة من الرعاية الاجتماعية فانه كذبة لا تحتاج الى نقاش. فالبحرين ليس فيها نظام رعاية اجتماعية، العاطل عن العمل يقاسي شظف العيش لوحده بينما يرى جيوش الاجانب تحتل الاعمال في مختلف القطاعات.

وبالاضافة للبطالة، سيطرت الحكومة على المؤسسات الاجتماعية والثقافية الاهلية من اندية ومكتبات وجمعيات، ووجهت بعضها لخدمة النظام فقط بينما اغلقت البعض الآخر. كما كان لجسر البحرين ـ السعودية اثر مدمر على التركيبة الاجتماعية للجزر، حيث اصبحت البحرين كملهى للمعربدين من الدول الاخرى والاجانب الذين يأتون للدعارة والسكر خلال العطل الاسبوعية، دون ان يعطي الجسر ثماره الاقتصادية التي كثر الحديث عنها.

نعم اعطى ثماراً على المستوى السياسي لآل خليفة اذ ربط البلاد استراتيجياً وعسكرياً بالخصوص بحكام الرياض حيث ترابط، حسب معلومات مؤكدة، قوات سعودية تقدر بالفي جندي في الاراضي البحرانية، بينما يتم بناء قواعد دعم لوجستي بالقرب من منطقة الخبر على الطرف السعودي من الجسر. ولعل اشد ما في التلاحم السياسي السعودي الخليفي، هو الموقف الرسمي من المعارضة السياسية في الداخل. فلآل سعود منهج خاص مشهور في التعامل مع اي صوت يعترض على استبدادهم وهو قطع الرؤوس في الساحات العامة، او اختفاء المعارضين عن الانظار

واذا كان التلاحم الطائفي الذي يتكلم عنه آل خليفة هو ما ينشدون، فان تقاليد آل سعود في معاملتهم لسكان الجزيرة العربية يعطي نتائج عكسية لهذه الظاهرة

البقية على صفحة ٤

مشاكل المصارف والمؤسسات المالية

حافظت البحرين على مكانتها كمركز مصرفي في الشرق الاسط خلال الثمانينات على الرغم من الظروف الصعبة. فالبحرين مركز مصرفي وليس مالياً لان الاخير يعني بأنه يمكن الحصول على مختلف الخدمات المالية من قروض وسندات واصدار اسهم.. الخ وهذا ليس متوفراً في البحرين. البورصة فتحت في الصيف الماضي وهي تعاني من اضطراب شديد.

لكن مستوى حجم نشاط البنوك قد تقلص بصورة ملحوظة في سنة ١٩٨٨ مقارنة بـ ١٩٨٢. فعدد وحدات الاوفشور (أي التي تتخذ من البحرين مقراً لها وتقوم بانشطة عموماً خارج سواحل البحرين) كان قد وصل الى ٧٤ وحدة عام ٨٥، ثم انخفض الى ٦٣ عام ٨٧ واصبح الآن ٦٦ وحدة. وتزعم مؤسسة نقد البحرين بأن هناك طلبات لا تزال قيد الدراسة. والذي حدث هو ان بنوكاً امريكية وبريطانية اخذت تهرب وجاءت الى البلاد بنوك يابانية محلها.

الشركات اليابانية كثفت من نشاطاتها في البلاد في مختلف المجالات، حيث ان الكثير من البعثات والاعمال الهندسية والمؤتمرات التي تعقدها البحرين اخذت تتجه نحو الشرق الاقصى وليس الغرب بعكس الحال في ما مضى. فاليابانيون يأتون وقت الشدة وفي الوقت الذي يخرج فيه الآخرون وهذا مبدأ لديهم، فهم قد اثبتوا بأنهم يصبرون مهما كانت الظروف وأن نظرتهم مستقبلية.

أما البنوك البريطانية فقد اغلق بنك Nat West ابوابه وبقي لديه مكتب تمثيلي، Barclays اغلق الفرع ثم وحدة الأوفشور، ولديه الآن مكتب تمثيلي وقد عانى هذا البنك الكثير من القروض المعدومة في السعودية بشكل خاص وكذلك كان Lloyds، ولم يبق الآن الا Grindlays بعد أن اشترى رئيس الوزراء ٦٠٪ من اسهمه وتحول الى مؤسسة بحرانية يستطيع فتح فروع أخرى في البلاد وهو يقوم بذلك الآن. البنك البريطاني للشرق الأوسط قلص من نشاطه في مجال بيع التجزئة واخذ يركز على العمليات التجارية والاستيراد. واما Chartered بنك فهو محافظ لا يضر ولا ينفع.

واما البنوك الأمريكية Manufacture Hanover, Chemical Bank, Illinois, Irving Trust وغيرها فقد خرجت من البلاد. اما Charte red Bank و Citi Bank فلهما انشطة مختلفة، وهما بنكان يعتبران مدرستين في الصيرفة، حيث ان معظم مدراء البنوك البحرانيين كانوا طلبة في احد المصرفين.

Chase له دور كبير. فقد قام في الفترة الأخيرة بترتيب قرض بقيمة ٢١٠ مليون دولار لصالح طيران الخليج لتمويل شراء ست طائرات. الغريب في الأمر ان البنوك العربية الكبيرة العاملة في البلاد مثل بنك الخليج الدولي و المؤسسة العربية المصرفية رفضتا ترتيب قرض لصالح طيران الخليج بسبب المخاطرة الا أن Chase قام بذلك، وبذلك يكون قد أسدى خدمة كبيرة للدول الأربع المالكة للشركة. Citi Bank يمشي على نفس المنوال، ويعتبر المصرف الأول للمخابرات الأمريكية في البحرين ويقال ان لديهم أجهزة هناك.

موجودات بنوك الأوفشور زادت مرة أخرى بعد هبوط لمدة سنتين في سبتمبر ١٩٨٩ حيث وصل راسمالها الى ٦٥ مليار دولار مقارنة بـ ٥٩ في سبتمبر ١٩٨٧. في عالم المال اليوم المهم هو النوعية وليس الحجم.

النظام في البحرين يعمل على اقناع البنوك دائما بأن البلاد تتمتع بوضع أمين ويصرح وزير الداخلية في مقابلاته بأنه يعمل على ترتيب الأوضاع الأمنية لكي تكون صالحة بالنسبة للأعمال التجارية.

ويعتبر هذا القطاع مهما الى درجة أنه تمت ترقية مركز محافظ مؤسسة النقد الى درجة وزير ونائبه الى وكيل مساعد وكل هذا يعتبر رسائل موجهة الى البنوك.

وتعمل المخابرات الامريكية دائما على اقناع بعض البنوك الامريكية بالبقاء في البلاد نظراً لخدمات البحرين للمخابرات الامريكية والفكرة هي أن البحرين تعرف جيداً أن غياب البنوك الأمريكية يعتبر اكبر خسارة للأهداف الاستراتيجية لمؤسسة النقد.

عندما قرر بنك Irving Trust مغادرة البلاد تم أخذ تعهد من العاملين بعدم النطق في خصوص الموضوع الى حين صدر بيان رسمي من المؤسسة وكل ذلك خوفاً على السمعة، طبعاً البنوك الأخرى والمسؤولون الكبار يعرفون خفايا الأمور الا أنهم يعملون على مبادئهم الخاصة الهادفة الى حفظ مصالحهم.

وتعتبر دبي من آلد أعداء البحرين في مجال الصيرفة، وعموما تعتبر البحرين دبي العدو الأول لها وليس قطر ولا يوجد هناك أي اشادة بدبي في صحف النظام أبداً حتى في أيام قمة مجلس التعاون عندما تم تخصيص نشاط اعلامي عن الدول الأعضاء. بالنسبة لتجارة الموانيء.. دبي قضت على البحرين تماماً خصوصاً أيام الحرب حيث أن موقع دبي وخدماتها وعلاقاتها التجارية سمحت بالاستفادة القصوى من ميناء راشد. والغريب أن أرباح «أسري» في سنة ٨٧ كانت تقريباً من اصلاح سفينة «ستارك» التي اصابها صاروخ عراقي في الخليج وسفينة تجارية تابعة لشركة تكساكو الأمريكية ومعروف أن لهذه الشركة نصيبا في بابكو من خلال ما تملكه في شركة «كالتكس» حيث أن ٤٠٪ من بابكو مملوك لـ «كالتكس» (أيعني تكساكو) أي أن لـ «تكساكو» ٢٠٪ من بابكو.

النظام يعمل المستحيل لكي تنجح البنوك العاملة في النهاية بالخروج بصافي أرباح جيدة في نهاية السنة المالية. وقد خضعت مؤسسة النقد لطلب البنوك برفع السقف الموجود الى اسعار فائدة القروض حيث كان ١٢٪ اما الآن فيصل أحيانا الى ١٧٪ وهذا يضر بحالة الاستثمار في البلاد لكن المؤسسة ليس لها بد الا أن تعمل بآراء البنوك.

ومن أهم أسباب ارتفاع سعر الفائدة في البلاد هو عجز الحكومة.. النظرية الراسمالية تقول بأنه كلما زاد الطلب على سلعة سوف يرتفع السعر مع بقاء الأمور الاخرى ثابتة. ومع أن عرض النقد لدى البنوك لم يرتفع الا قليلاً فان الزيادة في الطلب جاءت بسبب قيام الحكومة بإجبار البنوك على شراء اذونات الخزينة، وأدى ذلك في النهاية الى المساهمة في زياد الفائدة.

الحكومة حصلت على قروض لكن الذي يدفع السعر هو طالب القرض والاستثمار في البلاد في النهاية. فالاستثمار أمر مهم للحكومة تطبل لها ليلاً ونهاراً وهي بالتالي تناقض نفسها بسبب عجزها.

البنوك الوطنية شديدة جداً في اعطاء القروض في هذه الفترة بسبب التجارة الحرة في الثلاث سنوات الماضية لذا فانه عندما دخلت الحكومة المنافسة على القروض قامت تلك البنوك باعطاء الحكومة أموالا طائلة على حساب القطاع الخاص.

كما يحاول النظام بطريقة او اخرى ان يشجع على الاستثمار في القطاع الصناعي ويتم تقديم خدمات كثيرة في هذا المجال. وقد شددت الحكومة نشاطها في هذا المجال بسبب سياسة جبل علي في دبي، لذا تم فتح مكتب خاص عن الاستثمار والمعلومات في وزارة التنمية، وتم فتح مكتب في السفارة البحرانية في واشنطن لجلب الاستثمار الى البلاد الا انه تم غلق المكتب بعد الادراك بأنه لا يمكن الاعتماد على مكتب واحد في دولة ضخمة مثل أمريكا وبأن واشنطن العاصمة مدينة سياسية وليست تجارية.. يقوم المكتب برئاسة خالد عاشور وصقر شاهين بإرسال افرادهم الى اليابان وغيرها. والى الآن لم تثمر اي من هذه الجهود. وفي هذا المضمار تمكن المدعو خالد عاشور من اختلاس ٤ ملايين دولار وهرب من البلاد وقد لوحظ عدم ظهور خالد عاشور ولا مكتبه في الأخبار منذ مدة طويلة. والمعروف أن عاشور وجماعته كانوا دائماً في الأخبار يطبلون لصالح الاستثمار.

واضافة الى اغراءات جبل علي في البحرين فان البنوك غير مستعدة لاعطاء قروض صناعية ميسرة.. كل الشركات تطلب قروضا صناعية ميسرة لانها لا تتمكن من فتح مصنع والحصول على أرباح بسرعة لدفع القروض لو لم تكن ميسرة. والمصانع بحاجة الى تلك القروض احتذاءً بالسعودية حيث تحصل الشركات التي تدخل حلبة الصناعة على قروض تحمل أرباحا بسيطة وشروط دفع تصل الى ١٥ أو حتى ٢٠ سنة ويقوم في السعودية بذلك «البنك الصناعي» الحكومي، اما في البحرين فلا يوجد ذلك.

وجبل علي.. هي آخر صرعات دبي التي يمكن أن تقضي على الكثير من أنواع التجارة في البحرين وقطر والكويت للتسهيلات المغرية التي تقدمها. وأهم من كل شيء فان لدبي سمعة مهمة في عالم التجارة بنتها خلال سنين متمادية. كما تحاول ايران من جهتها ان تظهر جزيرة قشم كمنفذ تجاري حر..

وجدير بالذكر أن البنوك الأجنبية التي اغلقت مكاتبها في البحرين ابقت على مكاتبها مفتوحة في دبي لذا لم يكن السبب الواقعي لتركها البحرين هو الركود التجاري في الخليج كما تزعم نفس البنوك في بياناتها الرسمية بل الأمر بلا شك مرتبط بالبحرين واوضاعه الخاصة.

خاطرة: مشكلة الامير الوحيدة

«لا شيء يزعج الامير في البحرين»، كما يقول احد المراسلين الذي التقى به مؤخراً. الشيء الوحيد المزعج هو «انني احن الى سفراتي الى انجلترا، كنت اذهب لها كل عام، ليس الآن لان هناك اجانب كثيرين»!! وماذا عن الاجانب في البحرين؟ «لا نحن لا نعطيهم جنسية». العهدة على الراوي طبعاً، لكن اللهجة لا تبعد كثيراً عما في خاطر ابي حمد (او ابي عبّود كما يسمى احياناً).

تعالوا معنا نسهل على الاخير المشكلة. يقول ان في انجلترا اجانب كثيرين، طبعاً يتكلم عن ٦٪ من السكان الذين معظمهم من جزر البحر الكاريبي (السود)، ومن الآسيويين من الهند وباكستان وبنغلاديش. هناك طبعاً عرب واوروبيون شرقيون هربوا من جحيم انظمتهم الاستبدادية التي يعرفها سموّه. الكلام نقل باللغة الانجليزية، ويقال ان منظمات الدفاع عن السود قد تاذت كثيراً مما قاله سموه واعتبروا ذلك تفرقة عنصرية، وهو حاشاه لا يفرق بين اسود وابيض ولا بين سوداء وبيضاء فكلهم من خلق الله سبحانه. كما ان الآسيويين المسلمين غير مرتاحين ايضاً من كلام الامير لا سيما ان مجلة «ساوث» او «الجنوب» التي نقلت الكلام تصدرها مؤسسة تعنى بشؤون العالم الثالث وسموّه يتهجم على المهاجرين من هذا العالم.

ولتخفيف الامر، فان بامكان سموه ان يشتري المنطقة التي يقع فيها بيته في حي «جلسي» بوسط لندن ليتاكد من ان جيرانه اما انجليز او بحرانيون؟!

النفس العنصري عند حكام الخليج لا يحتاج الى تاكيد، والوافدون الى المنطقة يعرفون ذلك. فبالاضافة الى انهم لا يعطون جنسية حسب قول سموه، فان حقوقهم، لا سيما الآسيويين، مهضومة الى درجة ان اكثرهم لا يستطيع جلب زوجته معه الى البحرين. ثم حل هذا الاشكال بعدم السماح للمهاجرات من موظفات الفنادق والممرضات وخادمات المنازل بجلب ازواجهن، لجمع الشمل.

على صعيد اكثر تعقيداً استهداف اجهزة الدولة قدر الامكان اهانة العمال الاجانب من جهة (ما عدى الاوروبيين والاميركان طبعاً)، وتحريض المواطنين على الوافدين، وبالتالي تحطيم اي احتمال لاتحاد بين العمال من الطرفين.

نرجع الى المشكلة الوحيدة التي يعاني منها سموّه، ومع اعترافنا بالعجز عن طرد كل الاجانب من انجلترا او سحب جوازاتهم، لان الامور ليست خربطة هنا كما هي عندنا في الخليج، فلدينا اقتراح آخر. لماذا لا يشتري سموه بيتاً في جوهانسبيرغ في جنوب افريقيا ويسافر اليه كلما عنت عليه انجلترا، فهناك احياء مخصصة للبيض، او العناصر الراقية امثال سموه، او يكتفي بقصر في منطقة ابها في جنوب غرب الجزيرة العربية، فلعله يكون السائح الوحيد من البحرين الذي عبر الجسر الى السعودية للسياحة.

هناك خيارات اخرى لا يسمح المكان والمقام بالدخول في تفاصيلها، مثل ما هو معروف عن بساتين الشيوخ التي لا يدخلها الاجانب في عرف الامير (فاهل البحرين والعرب في عرفه اجانب)، ويقتصر دخولها على جنس واحد ولون واحد لضمان اقصى درجات الراحة وتوفير اجواء الاستجمام.

اما في ما يخص عدم اعطاء الجنسية للاجانب في البحرين فهو شيء يحمد عليه سموه لو طبق على الجميع، غير ان المشهور ان آل خليفة قاموا بتوطين المئات من افراد القوات المسلحة غير البحرانيين وتوفير كل مستلزمات العيش الرغيد لهم لزيادة التاكد من ولائهم للعائلة.

في مقابل ذلك يتم سحب جوازات الكثير من ابناء البحرين ومنعهم من السفر خارج البلاد ومنع البعض من الرجوع، وحتى طردهم بعد رجوعهم مع انهم ينتمون لتراب البحرين اكثر مما ينتمي آل خليفة له، حيث استوطنوا الجزر قبل العتوب بمئات السنين.

اذاً فمشكلتك يا سمو الامير ليست في عدم الرغبة في السفر الى بريطانيا (الا ان تكون المخابرات قد سحبت جواز سموكم)، بل في مظاهر الظلم والتعسف التي لا يعاني منها الاجانب في البحرين بقدر ما يعاني منها المواطنون، فاذا عدلت امنت.

ولعل لعدم سفرك الى الخارج بعض التبعات التي تعود عليك لمنعك الكثيرين من السفر الى الخارج والداخل.

رأيت الشهيد في المنام

لمحت خيالك بالاعين ... رأيتك في الجانب الايمن
ضممتك في النوم مستبشراً ... وخلتك حياً ولم تُدفن
رأيت محياك شمس الضحى ... وثغرك يالق كالعدن
عرفتك رمزاً لاهل النضال ... بحريننا ضد «هندرسون»
قرأت بقلبك سفر الحياة ... بتاريخنا الانصع الأثمن
ومن شفتيك يمر الكلام ... يعبّر عن افصح الالسن
وروحك تختال في الخافقين ... وتشمخ كالمارد الامتن
ورأسك يرمق نجو السماء ... كتاج المهاهد لا ينحني
وجرحك عنوان هذي البلاد ... دماء تسيل على المتجن
فقلت وقد ارهبتني الرؤى ... أيا ربّ خذني ولا تُحيني
فهذا الشهيد يطيل السكوت ... فمذ قرر الصمت لم يُعلن

*****

شهيد القضية إنّا سيان ... فما قد أضرّك قد ضرّني
أيا صاحبي كيف كان النزال ... مع الحاكم الظالم الارعن
وكيف رأيت طعان الرجال ... بمعمعة الزمن المفتن
وهل مرّ يوماً بذهنك أنّ ... ن الشجاع اذا كرّ لا ينثني
فأبغض من سكرات الحمام ... لدى البطل الفذ أن ينحني
ولا يقبل الناس من مثله ... سوى الموقف الباسل الأحسن
فليس التراجع شأن الرجال ... وليس التخلي بمُستحسَن
ستلقى العناكب أجالها ... وتسقط في بيتها الأوهن
فلا للاجانب في بلدتي ... ولا للألى اغتصبوا موطني
ايؤتى بهم من اقاصي البلاد ... من الهند او من ربى الأردن
ونستورد الخبراء الكبار ... ليأتوا لنا من حمى لندن
ومن أرضنا يُطرد المخلصون ... فلا حق للشعب في المسكن
سيبقى الهدى رغم كيد العدى ... ويطغى على ريحه المنتن
أرى الطير تعشق اوكارها ... وتشدو غناءا على الافنن
تغني البلابل صداحة ... تروح وتغدو على الاغصن
وتملأ قلبي اهازيجها ... وتسمق روحي الى الأحسن
سيخلد حبي لتراب أوال ... فلم أبع الأرض أو أرهَن

مستقبل البحرين في ابنائها ـ البقية ـ

الاجتماعية. ولقد حاول آل خليفة جهدهم الايقاع بين السنة والشيعة في البحرين دون ان يقدروا على ذلك، وعليه فان هذه المكرمة هي لابناء الشعب الواعين اكثر منها لخليفة بن سلمان واخوانه.

لكل هذا واكثر لا نستطيع التفاؤل بمستقبل جزرنا ما دامت قبضة صبيان المخابرات تشتد على مختلف مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فلا بد لان تضمن البلاد عبور التسعينات بكل ما تحمله من مستقبل اقتصادي معيشي كالح، ان تسحب صلاحيات جهاز المخابرات الذي يردع القرى والمدن البحرانية على مدار الساعة وتعطي امور البلاد لمؤسسات دستورية منتخبة من قبل المواطنين تتم فيها محاسبة مختلف الاجهزة الحكومية على تجاوزاتها، وبالتالي حماية اهل البحرين من ان يصبح «طرار» الخليج.

القمع الخليفي يتصاعد ـ البقية ـ

ضد ابناء شعب البحرين هذه الايام فانه يقتدي بسلفه ويشعر برضى اجهزة الاستخبارات البريطانية بما يقوم به. وما لم يحدث تغير في الموقف الرسمي البريطاني تجاه الممارسات القمعية فان هندرسون، ومن يخلفه سوف يستمرون في ممارسة الدور القمعي الدنيء لتطلعات شعب البحرين. وهناك ادلة مثبتة على تعاون الاستخبارات البريطانية مع ايان هندرسون، فقد سربت معلومات كثيرة عن المعارضة البحرانية خارج البلاد لوزارة الداخلية بالبحرين، وهي على اطلاع كامل بما يحدث في معتقلات آل خليفة.

وقد يقول قائل، ولماذا لا يكون لديكم امل بحدوث تغيير في الوضع السياسي القائم في «عصر الانفتاح» الذي يعيشه العالم؟ وليس لنا من جواب سوى القول بان ما يحدث في البلاد من ارهاب مستمر لا يدعو للتفاؤل. فالجواب الخليفي على الانفتاح هو زيادة الضغط والامعان في امتهان كرامة الانسان. وتقارير منظمة العفو الدولية تشهد على ذلك. فالقمع هو الطريق لخلق المجتمع الآمن، والاستفادة من اموال السعودية التي تُعطى للحاكم وذويه بشرط زيادة الضغط على المعارضة السياسة وخنق كل صوت مطالب بالحرية وواد كل محاولة للمطالبة بالديمقراطية وزيادة مخصصات وزارة الداخلية واطلاق يد هندرسون وجلاوزته في تعذيب ابناء الشعب، كل ذلك من السياسات التي اصبحت ثوابت في سياسات آل خليفة على مستوى الداخل. والرهان هنا هو ان تجدي هذه السياسات في اقناع الناس بعدم جدوى المعارضة وجعل تكلفة هذه المعارضة كبيراً وتسهيل ثمن تقبيل الانوف والايدي والارجل الخليفية ولحس القصاع.

من هنا فان شعب البحرين ينظر للحركة الديمقراطية في الكويت كباروميتر اختبار لمعرفة مدى قدرة السعودية على توجيه الاحداث بالاتجاه الذي تريده. فما حدث ويحدث في الكويت هو محل اعتزاز وتقدير من ابناء الخليج جميعاً لانه يعبر عن حقيقة تطلعات شعوب المنطقة. فحالة القمع والاستبداد يجب ان تنتهي في اسرع وقت ممكن. وشعب الخليج له الحق في الحياة الحرة الكريمة شانه في ذلك شان الشعوب الأخرى، فالحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية ليست حكراً على شعب دون آخر، واحترام حقوق الانسان مطلوب في كل مكان والدول التي وقفت صفاً واحداً ضد الاستبداد الشيوعي في اوروبا الشرقية مطالبة بالموقف نفسه تجاه ما يحدث في الخليج. فالتغيير الديمقراطي والسماح بالحريات والمشاركة الشعبية لا يمكن ان تكون بحال من الاحوال تهديداً لتصدير النفط الخليجي للأسواق الخارجية مهما كانت ايديولوجية الذين يختارهم الشعب لتمثيله. فالعالم وحدة واحدة والاسلاميون وغيرهم يدركون ذلك. وليس من سياسة الاسلاميين اغلاق حدودهم مع العالم الخارجي، واننا نعتقد ان احترام راي الشعب في اختيار ممثليه هو الضمان الاقوى لاستمرار الامن والهدوء والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

إن حوادث البحرين الاخيرة التي تاتي رداً مباشراً على دعوات الانفتاح والحوار والتفاهم حول الوضع الاصلح لشعب البحرين لن تساهم الا في توتير الاجواء وزيادة الفجوة بين الشعب وآل خليفة ومعهم البريطاني ايان هندرسون وما يمثله ومن يمثله. واذا كان هناك من موقف مشرّف فانه الموقف الذي يشجب ويستنكر ويعترض على هذه الاجراءات القمعية، وان كان الشجب والاستنكار لا يعنيان كثيراً في القاموس الخليفي. فهذه السياسات هي التي تؤدي الى التطرف في المواقف وتدفع الشاب الذي يشعر بالاهانة المستمرة للتمرد على الاستبداد والتحرك باتجاه التغيير بالاسلوب الذي يراه مناسباً. وان من غير الانصاف منع الناس من التاوه والتبرم والسماح للسلطة الخليفية بممارسة اشد انواع الظلم والاضطهاد في عصر يسمى «عصر الانفتاح».